الأمم المتحدة

A/78/PV.104

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **104**

الثلاثاء، 27 آب/أغسطس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

*افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.*

**البند 121 من جدول الأعمال** (*تابع*)

**مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): يذكرُ الأعضاء أنه، عملا بالمقرر 559/77 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2023، واصلت الجمعية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات عامة غير رسمية خلال الدورة الحالية. وفي رسالة مؤرخة 23 آب/أغسطس 2024، عممتُ مشروع مقرر شفوي بشأن هذه المسألة، على النحو التالي:

”إن الجمعية العامة

”تقرر أن تعيد تأكيد الدور المركزي للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن؛ والتزام رؤساء الدول والحكومات الذين يمثلون شعوب العالم ببث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن؛

”تقرر أن تواصل فورا المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، حسب التفويض الوارد في مقررات الجمعية 557/62 المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2008، و 565/63 باء المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2009، و 568/64 المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2010، و 554/65 المؤرخ 12 أيلول/سبتمبر 2011، و 566/66 المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2012، و 561/67 المؤرخ 29 آب/أغسطس 2013، و 557/68 المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2014، و 560/69 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015، و 559/70 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2016، و 553/71 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2017، و 557/72 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2018، و 554/73 المؤرخ 25 حزيران/يونيه 2019، و 569/74 المؤرخ 31 آب/أغسطس 2020، و 569/75 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2021، و 572/76 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2022، و 559/77 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2023، وبالاستناد إلى ما دار في الجلسات غير الرسمية المعقودة خلال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

دورتها الثامنة والسبعين، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 29 نيسان/أبريل 2024 الموجهة من الرئيسين المشاركين، وإلى الوثيقة المعنونة "ورقة العناصر المنقحة التي أصدرها الرئيسان المشاركان بشأن أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، التي عممت في 2 آب/أغسطس 2024، وكذلك مواقف الدول الأعضاء والمقترحات التي قدمتها، الواردة في النص ومرفقه الذي عمم في 31 تموز/يوليه 2015، للمساعدة في إثراء أعمالها في المستقبل؛

"ترحّب بالمشاركة النشطة والمبادرات والجهود المكثفة التي يبذلها رئيس الجمعية العامة، وتلاحظ مع التقدير الدور الفعال والجهود الملموسة التي اضطلع بها الرئيسان المشاركان بطريقة تشاورية بهدف الإصلاح الشامل لمجلس الأمن في وقت مبكر؛

"ترحب بعقد حوارات منظمة بشأن النماذج التي قدمتها الدول الأعضاء ومجموعات الدول، وتعرب عن تقديرها للمشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء، وتلاحظ فائدتها في زيادة التقارب العام وفي تحسين فهم فرادى المقترحات؛

"تلاحظ إسهام المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الميثاق من أجل المستقبل في إصلاح مجلس الأمن؛

"تقرر عقد اجتماع للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، إذا ما قررت الدول الأعضاء ذلك؛

"تقرر أيضا إدراج البند المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن" في جدول أعمال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة".

نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر الشفوي. وفي هذا الصدد أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل الموقف تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة كينغ** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وهي مجموعة متنوعة ومؤيدة للإصلاح تتألف من بلدان نامية من أقاليم مختلفة، وتدعو إلى توخي العدالة والسيادة والإنصاف في إصلاح مجلس الأمن.

أود في البداية أن أعرب عن امتناننا العميق لكم، سيدي الرئيس، وللرئيسين المشاركين على التزامكم النموذجي بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. فمع إطلاق الحوارات المنظمة خلال هذه الدورة، نشط الرئيسان المشاركان عملية كانت تعاني من الجمود لفترة طويلة جدا. ورغم أن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 تود أن ترى نتاجا ملموسا يتمخض عن هذه البيانات، فإننا نشكر المجموعات والوفود التي شاركت حتى الآن في الحوارات وتلك التي تنوي القيام بذلك في المستقبل.

ولا يفوتنا هنا أن نشكر الرئيسين المشاركين على جهودهما الدؤوبة للتوصل إلى حل توفيقي في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مساهمتها في ميثاق المستقبل. وفي حين نلاحظ أن الصياغة ليست طموحة بالقدر الذي كنا نأمله، فإننا ندرك أيضا الصعوبات التي واجهها الرئيسان المشاركان في إيجاد حل توفيقي وسط طيف واسع من الآراء والتوقعات. ولذلك، نهنئ الرئيسين المشاركين على جهودهما الممتازة.

إن مقرر التمديد، وهو الوثيقة النهائية الرسمية الوحيدة للمفاوضات الحكومية الدولية، يتيح لنا فرصة وضع أسس تحولية للدورة المقبلة من هذه المفاوضات. ولهذا السبب، ما فتئت مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 تدعم التوصل إلى وثيقة موضوعية وليس مجرد تمديد تقني يحرمنا من فرصة دخول معترك العمل على أتمّ الاستعداد خلال الدورة المقبلة. وفي هذا السياق، نرحب بالصياغة التي تجسد التقدم

الذي أحرزناه في الآونة الأخيرة، أي الحوارات المنظمة، وهي مبادرة مبتكرة استُحدثت في هذه الدورة. كما نقدر الصياغة المتعلقة بمساهمة المفاوضات الحكومية الدولية في ميثاق المستقبل، وهي حقا إنجاز جدير بالملاحظة. إنه إنجاز يرسخ التزامنا المتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية وكفاءة وفعالية وديمقراطية وخضوعا للمساءلة وشمولا للجميع. إن عملنا لم يبدأ إلا الآن. ونأمل في أن نتمكن من حشد الإرادة السياسية اللازمة الآن لإحداث تحول في هذه اللغة بحيث لا يقتصر وجودها داخل صفحات وثيقة ختامية أخرى من وثائق المفاوضات الحكومية الدولية. ونرحب بالتقدم الذي تحقق منذ إدخال اللغة المتعلقة بالمستودع والبث الشبكي حتى هذه اللحظة. وإذ نلاحظ أن الإشارة إليها قد حذفت، نأمل ألا يكون ذلك سوى ترسيخ لتلك الممارسة باعتبارها جانبا منتظما ومستمرا في العملية. لقد أشادت المفاوضات الحكومية الدولية ببدء استخدام تلك الموارد لأول مرة، بوصفها خطوة من شأنها تعزيز المشاركة في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن، وتقوية الطابع القائم على قيادة الدول الأعضاء للعملية، وهو ما نجحت في تحقيقه بالفعل. لذلك، نتوقع الحفاظ على تلك الأدوات، فهي ستظل مفيدة للمفاوضات الحكومية الدولية ولفعالية العملية وشفافيتها ومصداقيتها عموما.

رغم أننا نعترف بأن هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية من الدورات المهمة التي عقدت في السنوات الأخيرة، حيث تنعقد قبيل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واعتماد ميثاق المستقبل، لا يزال يساورنا القلق إزاء بطء وتيرة تقدم العملية. إن استمرار غياب نص موحّد، يحتوي على لغة قابلة للتنفيذ بحيث تيسر إحراز تقدم محدد، لا يزال يشكل قصورا جوهريا في المفاوضات الحكومية الدولية. نحن على قناعة شديدة بأن البيانات المقدمة خلال هذه الدورة تمثل فرصة حاسمة ونقطة انطلاق لإعداد مشروع نص شامل يعزز كثيرا مناقشاتنا خلال الدورة المقبلة. وكما لوحظ سابقا، ليس ذلك النص إلا توثيقا لما أحرزناه من تقدم، إذ يحدد مجالات التقارب والمسائل غير الخلافية، وكذلك مجالات الاختلاف التي تستدعي مزيدا من النظر من أجل تحقيق القبول السياسي على أوسع نطاق ممكن. إن هذه الآلية المُجرَّبة والمختَبرة التي تقوم على الأخذ والعطاء هي الوسيلة التي سيتسنى لنا من خلالها تحقيق الإصلاح بنجاح.

وفي هذا السياق، نؤكد أنه رغم أننا قد نختلف بشأن الجدول الزمني لبدء المفاوضات المستندة إلى النصوص، لم ينكر أي وفد أو مجموعة الحاجة في نهاية المطاف إلي تلك الآلية كجزء من عمليتنا. إن النص الموحّد لا يعني أننا توصلنا إلى اتفاق؛ بل نص سيظل رهنا بإجراء مفاوضات موضوعية. ولكنه نهج لم نعتمده بعد ضمن إطار المفاوضات الحكومية الدولية. وفي غياب ذلك النهج، سيستمر الوضع الراهن، وستظل القرارات المجزأة الصادرة عن الجمعية العامة غير كافية حقا لإجراء التحول المطلوب، مهما كانت حسنة النية أو مبتكرة.

نكرر مرة أخرى شكرنا لكم، سيدي الرئيس، وللرئيسين المشاركين على توجيهكم لنا خلال هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية وعلى جهودكم البناءة طوال مناقشاتنا. لقد حان الوقت لكي نلتزم بإحراز تقدم مجدٍ بشأن مسألة لطالما اعتُرف بأهميتها البالغة من أجل تعزيز كفاءة مجلس الأمن وفعاليته وقابليته للمساءلة. العالم يراقب ولا سيما شبابنا الذين يزداد نفاد صبرهم يوما بعد يوم. ستظل مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 ملتزمة بالعملية وهي على استعداد لبدء مفاوضات موضوعية بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. فليعمّ السلام الراسخ والاحترام الدائم.

**السيد سوا** (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة المخصصة لاعتماد مشروع المقرر الشفوي في إطار البند 121 من جدول الأعمال، ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“. ونعرب عن تقديرنا لملاحظاتكم الثاقبة ونشكركم على توجيهكم وقيادتكم المتميزة للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والسبعين. كما أننا ممتنون لتشجيعكم وتفانيكم في بث الحيوية في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الدؤوب الذي قام به الرئيسان المشاركان، سعادة السفير

طارق البناي، السفير والممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة، وسعادة السفير ألكسندر مارشيك، السفير والممثل الدائم لجمهورية النمسا لدى الأمم المتحدة. فقد يّسرا عملية الإصلاح الدقيقة التي أجريت هذا العام وقدمّا لنا ورقة العناصر المنقحة التي أعداها حول أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وفي جلسة اليوم، نود أن نسجل تقديرنا العميق لجميع الدول الأعضاء ومجموعات الدول والمجموعات الإقليمية على دعمها الثابت وتعاطفها مع الموقف الأفريقي الموحد والكفاح من أجل تصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا. وأود أيضا أن أسجل خالص امتنان أفريقيا للرئيسين وأن أرحب بالتقارب العام الذي نشأ عن دورة المفاوضات الحكومية الدولية، على النحو الوارد في الفرع المعني بأوجه التقارب والاختلاف العامة من ورقة العناصر المنقحة التي أعدها الرئيسان المشاركان:

”ثمة اعتراف واسع النطاق ودعم كبير من جانب الدول الأعضاء لتطلع البلدان الأفريقية المشروع إلى الاضطلاع بدورها على المسرح العالمي، بما في ذلك من خلال زيادة وجودها في مجلس الأمن، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت اللذين اعتمدهما الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٥. ويُنظر إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا على أنه أولوية، وقد أكدت عدة وفود على ضرورة التعامل مع أفريقيا كحالة خاصة.“

أعيد التأكيد على ذلك في الفقرة 1 (أ) من النص النهائي للمدخلات التي قدمتها المفاوضات الحكومية الدولية إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وميثاق المستقبل، حيث تم التأكيد على الحاجة إلى

”تصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا على سبيل الأولوية، مع معاملة القارة باعتبارها حالة خاصة، وتحسين تمثيل المناطق والمجموعات غير الممثلة وغير الممثلة تمثيلاً كافياً، مثل آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“.

إن تلك التأكيدات الواردة في هاتين الوثيقتين بالغتي الأهمية مطلب أساسي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، كما أن إدراج هذا الرأي في ميثاق المستقبل يُعد تطورا مبشرا في عملية الإصلاح. لدينا الآن فرصة لتحويل ذلك المقرر إلى أفعال خلال مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل، مما قد يحقق نتائج ملموسة في عملية الإصلاح. ويجب علينا أن نظهر الإرادة السياسية اللازمة لإصلاح الأمم المتحدة، بما يكفل دورها المحوري في الحوكمة العالمية وإقامة نظام عالمي قائم على مبادئ العدالة وشمول الجميع.

ستواصل أفريقيا حث جميع الدول الأعضاء ومجموعات الدول والمجموعات الإقليمية على إبداء التزامها المتجدد برفع الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا. فإعطاء الأولوية لأفريقيا في إصلاح مجلس الأمن أمر أساسي لإنشاء جهاز أكثر ديمقراطية وشفافية وشرعية وكفاءة وخضوعا للمساءلة وشمولا للجميع.

استشرافا للمستقبل، تتوقع المجموعة الأفريقية إلى إجراء حوارات بنّاءة مع جميع الدول الأعضاء ومجموعات الدول المهتمة بالأمر. ونهدف في الدورة المقبلة إلى البناء على ما أُحرز من تقدم خلال الدورة الثامنة والسبعين من المفاوضات الحكومية الدولية لإيجاد قاسم مشترك والحد من الخلافات المتبقية التي لا تزال قائمة.

ونقدر أن الرئيسين المشاركين اعترفا في وثيقة ورقة العناصر المنقحة التي أعداها بالدعم الواسع النطاق الذي تحظى به مسألة توسيع نطاق فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن من عدد كبير من الدول الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى أن يُؤخذ الدعم الواسع النطاق الذي حظي به الموقف الأفريقي الموحد بعين الاعتبار في دورة المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة، ولا سيما فيما يتعلق بتخصيص المقاعد في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، مع التركيز بصفة خاصة على معاملة أفريقيا كحالة خاصة ذات أولوية في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. لا شك أن ذلك سيجعل المجلس أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، مما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني عليكم كذلك، سيدي الرئيس، على تعميم مشروع المقرر الشفوي الذي ينص على تمديد مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها، المبينة في الوثيقة الإطارية ومرفقها اللذين عممهما رئيس الدورة التاسعة والستين، فضلا عن ورقة العناصر المنقحة التي أعدها الرئيسان المشاركان بشأن أوجه التقارب والاختلاف، إلى الدورة التاسعة والسبعين.

لا تزال المجموعة الأفريقية على التزامها بإصلاح مجلس الأمن، وسنواصل المشاركة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية لبناء توافق في الآراء، انطلاقا من روح المقرر 557/62 وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، من أجل إصلاح شامل لمجلس الأمن، مع مراعاة الترابط بين المجموعات الخمس. ونأمل أن يتم الاستفادة من ترحيل الوثائق إلى الدورة التاسعة والسبعين بطريقة تتسم بحسن النية والشفافية من خلال عملية تقودها الدول الأعضاء.

نعرب عن خالص تقديرنا لجميع الدول الأعضاء ومجموعات الدول والمجموعات الإقليمية على دعمها الثابت للموقف الأفريقي الموحد، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. فالتعاون مع الجميع ضروري لتعزيز التقدم المحرز في دعم موقفنا المشترك في الموقف الأفريقي الموحد. ندعو جميع الأعضاء إلى الانضمام إلينا في رفع الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية وشعوبها.

وسأختتم كلمتي بالإعراب عن امتنان أفريقيا لجميع الدول الأعضاء على الجهود التي بذلتها للالتزام بإجراء عملية مفتوحة ومنصفة أسفرت عن اعتماد المقرر بالإجماع. لقد وافقت لجنة العشرة التابعة للمجموعة الأفريقية بالإجماع على اعتماد مشروع المقرر الشفوي هذا بتوافق الآراء، للنهوض بمسألة الوحدة والثقة على سبيل الأولوية، وتعزيز إصلاح مجلس الأمن، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 (القرار 1/60) والمقرر 557/62.

**السيد غانش** (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): تتوجه سنغافورة بالشكر إلى الرئيسين المشاركين على عملهما الدؤوب وجهودهما الحثيثة خلال هذه الدورة.

لقد ثبت أن هذه الدورة كانت بالغة الصعوبة، حيث عُهد إلى المفاوضات الحكومية الدولية صياغة مدخلات لميثاق المستقبل يقبل بها الجميع. أجرينا ستة تنقيحات، مما يدل على صبر الرئيسين المشاركين ومثابرتهما، فضلا عن الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء للتوصل إلى حل توفيقي بشأن المدخلات رغم اختلاف وجهات النظر. هذا العام، أتاح الرئيسان المشاركان لمختلف المؤيدين فرصة تقديم النماذج الخاصة بهم، كما أتيحت للدول الأعضاء فرصة مناقشة البيانات والرد عليها. لقد أسهمت تلك المناقشات في تحسين فهم المواقف المختلفة. ولكن من الواضح أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة بين المقترحات المختلفة رغم عقد جولات عديدة من المناقشات. ولذلك، يتعين علينا مواصلة اتخاذ خطوات تدريجية نحو بناء التقارب وتوافق الآراء. ووفقا لما ورد في أحدث ورقة عناصر أعدها الرئيسان المشاركان، أشار عدد كبير من قادتنا ووزرائنا إلى الحاجة إلى إصلاح المجلس، وأدى هذا الإلحاح المتجدد إلى عقد عدد كبير من الجلسات، بالإضافة إلى مناقشات تفاعلية جديدة.

موقف سنغافورة بشأن إصلاح مجلس الأمن واضح: التوسع في كلتا فئتي العضوية؛ وعدم منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد؛ وضرورة أن يعيد جميع أعضاء المجلس تأكيد التزامهم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعهد بعدم استخدام حق النقض إذا كانوا طرفا في نزاع وفقا للفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة. لقد أوضحنا أيضا أنه من الضروري ألا يحد أي نموذج يُختار في نهاية المطاف من فرصة الدول الصغيرة في الترشح لعضوية المجلس. ولكن نشعر بخيبة أمل لأن بعض عناصر موقفنا لم تُدرج في الورقة.

ومع ذلك، نرحب بالفرصة السانحة هذا العام لمناقشة مسألة المقاعد على المستوى الأقاليمي، وتأكيد ورقة العناصر مرة أخرى هذا العام على الحاجة إلى زيادة تمثيل الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد أدى الرئيسان عملا ممتازا بالنظر إلى صعوبة المهمة. ومن منظور سنغافورة، السبب الجوهري لعملية الإصلاح هو تعزيز الطابع التمثيلي للمجلس وقابليته للمساءلة وقدرته على أداء دوره الأساسي في صون السلام والأمن

الدوليين. وعليه، نؤيد تمديد عملنا إلى الدورة التاسعة والسبعين، ونحث زملاءنا من الدول الأعضاء على تقييم مناقشات هذه الدورة والنظر في كيفية تعزيز العملية.

**السيد بيريس** (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على القيادة التي أتيحت لنا خلال ولايتكم، وعلى التوجيه والإنسانية الواضحة التي اتسمت بها في نهوضكم بمهامكم الشاقة، وهو ما تعتبره سريلانكا نموذجا يُحتذى به. وأود أيضا أن أشكر الرئيسين المشاركين على جهودهما الدؤوبة في إعداد مشروع مقرر متوازن في واحدة من أكثر البيئات اضطرابا في تاريخ الجمعية العامة.

إذ نجتمع اليوم لاعتماد مشروع المقرر، فإننا نقف أمام لحظة فاصلة للنهوض بإصلاح هذا الجهاز الأساسي. إن فعالية مجلس الأمن وشرعيته تعتمدان على قدرته على تمثيل مختلف وجهات نظر المجتمع الدولي واحتياجاته المتنوعة. لذلك من الضروري توجيه المفاوضات الحكومية الدولية نحو تقييم المنظومة القائمة والارتقاء بها، حتى تغدو جامعة شاملة، وتتسم بالشفافية، وتعكس بصدقٍ ملامح المشهد العالمي. وكما هو معلوم، فإن هذه العملية تعتمد جملة من الاستراتيجيات المحكمة لضمان نجاعتها ومشروعيتها في تمثيل شتى الرؤى والاحتياجات المتباينة للأسرة الدولية. فهي تتكيف مع التغييرات العالمية. وتتواصل مع المنظمات الإقليمية. وتسعى للحفاظ على الشفافية والمساءلة. وتحافظ بفعالية على بعثات حفظ السلام وبعثات الدعم. وتركز على حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. وتشارك في استعراض دوري وتعمل على إصلاح هيكلها وإجراءاتها. والسؤال المطروح: هل ينبغي لنا بذل المزيد للتصدي للتحديات المعاصرة؟ والإجابة نعم. علينا أن نقر، دون تردد، بحاجتنا إلى مضاعفة الجهود لنحافظ على فاعليتنا في التصدي للتحديات العالمية الراهنة.

إن معالجة مسألة التمثيل العادل في توسيع نطاق مجلس الأمن تتطلب استراتيجية عالمية متعددة الأبعاد. وأرى أنه من الأهمية بمكان أن نضع في اعتبارنا عدة عناصر جوهرية. ونعتقد أنه من الضروري تحقيق الشمولية وضمان التمثيل العادل لجميع المناطق. ويتعين علينا السعي حثيثاً لتحقيق توازن جغرافي وإرساء إطار يكفل التمثيل المتكافئ بين مختلف المناطق الجغرافية. وعلينا أن نحافظ على تنوع المصالح وأن نقر بالتعددية السياسية والاقتصادية والثقافية للدول الأعضاء، بما يكفل الأخذ في الاعتبار مختلف المصالح ووجهات النظر في عملية صنع القرار. كما يتعين علينا وضع معايير واضحة للأعضاء الجدد والتركيز على مساهماتهم في السلم والأمن الدوليين، والتزامهم بمبادئ الأمم المتحدة، وقدرتهم على الإسهام في أعمال المجلس.

لعله قد آن الأوان للنظر في العضوية المؤقتة بديلاً عن العضوية الدائمة – وبعبارة أخرى، اعتماد مزيج من الأعضاء الدائمين والمتناوبين لإتاحة قدرٍ من المرونة والتكيف في نظام التمثيل. يجب أن ندعو إلى بناء توافق في الآراء وأن نشجع على إجراء حوار وعقد مفاوضات بين الدول الأعضاء. وعلى القدر نفسه من الأهمية يجب علينا المضي قُدماً نحو ضمان المساءلة والشفافية والمشاركة في عملية استعراض دورية عبر عملية منتظمة لاستعراض تشكيل المجلس وسير أعماله. كما يجب أن نشرك المجتمع المدني والجمهور الأوسع في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن بما يكفل تمثيل مختلف وجهات النظر وترسيخ شرعية المجلس.

وتعتقد سري لانكا اعتقادا راسخا أن إدماج مبادئ ديمقراطية في إصلاح مجلس الأمن شرط لا غنى عنه. إن الإدماج الفعال للقيم الديمقراطية يستلزم تواصلا موضوعيا مستمرا بين الدول الأعضاء، مع المحافظة على علاقة تعزيزية وتكاملية متبادلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وبعبارة أخرى، لا بد من وجود تفاعل متوازن بين الجهازين. ويُعد ذلك التوازن أمراً جوهرياً لاحترام مهامهما وسلطاتهما واختصاصاتهما المميزة للجهازين، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

ونرى أن اعتماد مشروع المقرر يمثل خطوة مهمة في الجهود طويلة الأمد لإصلاح مجلس الأمن. فمنذ عام 1992، شهدت هذه المسيرة معالم نبيلة وبارزة، وهي: إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد

أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن في عام 1993، والتطورات الرئيسية في عامي 1998 و 2008 التي مهدت الطريق للمفاوضات الحكومية الدولية.

وبحلول عام 2009، كما نذكر، كان هناك توافق واسع في الآراء على ضرورة الإصلاح لضمان عمل مجلس الأمن بشكل شامل وشفاف وناجع وفعال وخاضع للمساءلة. وتؤيد سري لانكا المبادئ الرئيسية التي تم إقرارها خلال عملية الإصلاح، بما في ذلك تعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة داخل مجلس الأمن. وتؤكد الاجتماعات التي عقدت مؤخرا للمفاوضات الحكومية الدولية على الحاجة الملحة للإصلاح لتكييف أساليب عمل المجلس مع التحديات المعاصرة. ومن الضروري إجراء استعراض شامل لقواعد المجلس والتركيز على عدة مجالات رئيسية.

ومن الأهمية بمكان مواصلة المناقشات لإعادة تقييم المنظومة وتحسينها من أجل كفالة مشاركة أكثر شمولاً وتوازناً داخل مجلس الأمن. إن المشاركة المجدية لجميع الأعضاء في أنشطة المجلس وأجهزته الفرعية وتعزيز الحوار بشأن مختلف الجوانب أمران مهمان للتعامل بفعالية مع وجهات النظر والتحديات المتنوعة.

ونعتقد أن الطابع المفتوح للمناقشات سييسر إجراء حوار منظم بشأن النماذج المقترحة لإصلاح مجلس الأمن التي قدمتها الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والتجمعات الأخرى. كما نعتقد أن دراسة تفصيلية للمقترحات الفردية ستعزز إدراك المفاهيم وتأثيراتها وتبعاتها وتساعد على تحقيق التقارب حول نهج إصلاحي يحظى بقبول واسع من خلال إعادة تقييم متأنية.

وتعرب سريلانكا عن تقديرها لمشاركة الرئيس النشطة ومبادراته التي يسرت الحوار المنظم بشأن النماذج المقترحة. وقد أدت هذه الجهود إلى إحراز تقدم كبير في تحقيق التقارب بين مختلف المقترحات وفهمها. ونحن ندعم اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للنهوض بالتمثيل العادل وكفالة فرص عادلة لجميع البلدان.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم، السيد الرئيس، على عرض مشروع المقرر الشفوي بشأن إحالة النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن إلى الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة. ونرى أن مشروع المقرر يعكس بشكل كافٍ مضمون مناقشات هذا العام بشأن مسائل الإصلاح. ويجري إحالة وثيقتين إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة: وهما ورقة مستكملة للرئيسين المشاركين ووثيقة إطارية، وكلتاهما تعكسان تطلعات غالبية الدول الأعضاء. نحن نؤيد اعتماد مشروع المقرر الشفوي بصيغته الحالية دون تغيير.

ونحن مقتنعون بأن دورة المفاوضات الحكومية الدولية الراهنة قد أتت بعناصر مستجدة ذات أهمية بالغة في استجلاء معالم الإصلاح المرتقب. أولا، نحن نتكلم عن مناقشة نماذج محددة للمجلس في صيغته المحدثة. وإننا نعرب عن أملنا في أن تشجع هذه الدورة كافة المشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية على طرح نماذجهم المقترحة. ونحن مقتنعون أيضا بأن مناقشة مواقف الدول الأعضاء، التي لا تزال متباينة وأحياناً على طرفي نقيض، في ظل بيئة تنافسية، ستساعد في تقريب وجهات النظر فيما بينها.

لقد حان الوقت لتأكيد التزامنا بصيغة المفاوضات الحكومية الدولية وتأييد مشروع المقرر الشفوي، كما قدمه الرئيس. فهذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على توافق الآراء في عملية تكتسي أهمية بالغة لنا جميعاً، مما يتيح لنا صون ما حققناه ليس فقط هذا العام، بل في جميع الأعوام السابقة. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأعضاء إلى الانضمام إلى هذا التوافق. ونعول على دعمهم.

لا شك في الأهمية السياسية لإصلاح مجلس الأمن. من الواضح أنه في هذا السياق، من الأهمية البالغة مواصلة السعي إلى حل يحظى بتأييد من الدول الأعضاء يتجاوز بشكل ملموس نسبة الثلثين المطلوبة في التصويت الرسمي. ومن الناحية المثالية، ينبغي للحل أن يحظى بتوافق في الآراء. لأننا ندرك جميعًا مخاطر السعي إلى إيجاد حل دون الأخذ في الاعتبار مجمل المواقف المطروحة.

في الختام، أود أن أشكر الممثلين الدائمين للكويت والنمسا، السيد طارق البناي والسيد ألكسندر مارشيك، على العمل المنجز.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف قبل اعتماد مشروع المقرر.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الشفوي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر الشفوي؟

*اعتُمد مشروع المقرر الشفوي* (المقرر 561/78).

وقبل أن أعطي الكلمة لشرح المواقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكّر الوفود بأن مدة البيانات تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد مساري** (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أود في البداية أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على دوركم التمكيني طوال عملية إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثامنة والسبعين. ونقدر كثيراً النهج العادل والمتوازن الذي دأبتم على اتباعه. ونتفق تماماً مع ملخص العملية الذي أوجزتموه في بيانكم الافتتاحي.

نود أن نكرر الإعراب عن تقديرنا أيضا للرئيسين المشاركين، السفير البناي والسفير مارشيك، على قيادتهما المتفانية خلال دورة المفاوضات الحكومية الدولية لهذا العام. لقد مكنا الدول الأعضاء بفضل قيادتهما الجادة من الانخراط في مناقشات مثمرة ومركزة حول المجموعات المواضيعية الخمس وأوجه الترابط القائمة بينها على النحو المبين في المقرر 557/62. لقد شهدت هذه الدورة تقدماً كبيراً، بما في ذلك المناقشة المثمرة للغاية بشأن نماذج ملموسة لإصلاح مجلس الأمن. وقد أدار الرئيسان المشاركان المناقشات الموضوعية للمفاوضات الحكومية الدولية بطريقة استثنائية، سواء خلال ما يسمى بالحوار المنظم حول النماذج أو في سياق محادثات "تاكسيل" غير الرسمية. ونقحا بكفاءة ورقة العناصر المتعلقة بأوجه التقارب والاختلاف، مع مراعاة المناقشات والمداولات التي جرت خلال هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية. وبذلا في الآونة الأخيرة جهودًا استثنائية لإيجاد أرضية مشتركة للإسهام في تحقيق مفاوضات حكومية دولية بحيث تصب في ميثاق المستقبل.

وما فتئت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، باعتبارها مجموعة مؤيدة للإصلاح، تشارك في هذه العملية بنهج استباقي وبنّاء وتحافظ على حوار مفتوح وشامل مع جميع الوفود والجهات الفاعلة في المفاوضات. وقد نشرنا في 18 آذار/مارس وقدمنا نموذجاً محدثاً من المجموعة لإصلاح مجلس الأمن وأجبنا بشفافية وانفتاح كاملين على جميع الأسئلة والاستفسارات التي طرحتها المجموعات الأخرى والدول الأعضاء.

ولكننا، بصفتنا مدافعين أقوياء عن الشفافية والإنصاف في العملية، نأسف للمماطلة الطويلة وغير المسبوقة في عملية التمديد. فقد كان من الممكن تمديد المفاوضات الحكومية الدولية منذ أسابيع لو لم تكن رهينة لدى أحد الوفود الذي ربط بشكل غير لائق التمديد بالمشاورات حول المدخلات المتعلقة بميثاق المستقبل. إن هذه التصرفات مؤسفة وتثير الانقسام، مع تقويضها مصداقية العملية وسلطة رئيس الجمعية العامة والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. وهي تخاطر في نهاية المطاف بالمفاوضات الحكومية الدولية التي تظل المحفل الشرعي والشامل الوحيد للتفاوض حول هذه المسألة البالغة الأهمية.

لم تنته عملية المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن ونتطلع إلى استمرارها بسلاسة خلال الدورة القادمة للجمعية العامة. وبالإضافة إلى قناعاتنا الراسخة بشأن جوهر الإصلاح، نرى أن الهدف المشترك لجميع الأعضاء ينبغي أن يكون تعزيز توافق الآراء من أجل إصلاح موثوق وفعال لمجلس الأمن. إنها الطريقة الوحيدة لزيادة ثقة الجماهير في هذه المؤسسة ولتعزيز تعددية الأطراف في نهاية المطاف، وهو ما تشتد الحاجة إليه في الأوقات الصعبة التي نعيشها.

ومن هذا المنطلق، تؤيد مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تأييدا تاما المقرر الشفوي 561/78 الذي ييسر انتقال هذه المفاوضات الهامة انتقالا سلسا إلى الدورة التاسعة والسبعين. ونتطلع إلى استمرار المفاوضات الحكومية الدولية باعتبارها المحفل الوحيد الذي يمكننا فيه مواصلة تضييق هوة الخلافات بيننا وإيجاد المزيد من أوجه التقارب والاتفاق في نهاية المطاف على صيغة لإصلاح المجلس تعود بالنفع

على جميع الدول الأعضاء، وليس على قلة منها، وتجسد حقائق القرن الحادي والعشرين.

**السيد دانيزي** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الأربعة، وهي ألمانيا والهند واليابان والبرازيل.

إننا نمر بلحظة محورية في سياق الجهود المبذولة منذ عقود لإصلاح مجلس الأمن. فقد سلطت الأزمات العالمية الأخيرة الضوء على تزايد عدم فعالية المجلس وافتقاره إلى الشرعية بسبب تشكيلته التي لم تعد تجسد المشهد الجيوسياسي الحالي. ومن المشجع أن نرى توافقاً متزايداً في الآراء داخل الأمم المتحدة بشأن ضرورة إجراء إصلاح عاجل. وقد أظهرت دورة المفاوضات الحكومية الدولية الأخيرة دعمًا كبيراً للنماذج القائمة على توسيع العضوية بفئتيها.

ونعرب عن خالص امتناننا للرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية على جهودهما في تنشيط عملية المفاوضات الحكومية الدولية وتعزيزها. لقد عملا حقًا بإبداع وتفانٍ لدفع العملية إلى الأمام. وننوه بتعميم التنقيح الأخير لورقة العناصر ونعرب عن تقديرنا لذلك. وكما أشرنا في المناقشات السابقة، فإن تقييمنا هو أن تلك الوثيقة، على الرغم من أهميتها، وصلت بوضوح إلى حدودها القصوى في المساعدة على دفع العملية إلى الأمام. لقد زاد حجم القسم الخاص بأوجه التقارب على مدى السنوات المنصرمة بالاعتماد على الأدوات اللغوية أكثر من الاعتماد على أوجه تقارب جديدة وحقيقية. ونكرر بوضوح تأكيد موقفنا الثابت بأن ورقة العناصر هي نص يتحمل الرئيسان المشاركان حصرا المسؤولية عنه ويقومان على صياغته. وهو لا يشكل صيغة متفقا عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

وفي الوقت نفسه، أسفرت هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية عن تطورين واعدين: مناقشة النماذج والتفاوض بشأن المساهمة في ميثاق المستقبل. وقد أثبت النقاش حول النماذج فائدته حيث كشف عن إمكانيات ملموسة لفهم أعمق لمواقف الدول الأعضاء. ويوفر هذا النهج وسيلة هامة لإحراز تقدم ملموس في مداولاتنا. ونتطلع إلى تقديم المزيد من النماذج وبذل الجهود لوضع نموذج موحد. ومع أن مساهمة المفاوضات الحكومية الدولية في ميثاق المستقبل التي جرى تعميمها الأسبوع الماضي لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وبالتالي لا تعكس واقع مناقشاتنا، إلا أنها توفر عناصر مفيدة للمضي قدما بالعملية. ونشدد على أن التفاوض بشأن مساهمة المفاوضات الحكومية الدولية في ميثاق المستقبل من خلال المفاوضات القائمة على النصوص قد أظهر قدرة هذا النهج على تحقيق نتائج تحظى بكتلة حرجة كافية. ونؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى تطبيق أسلوب عمل منتظم وثابت مع مرور الوقت في المفاوضات الحكومية الدولية.

ويجب أن تحقق المفاوضات الحكومية الدولية ما فشلت في تحقيقه لسنوات عديدة، أي إجراء مفاوضات جادة ذات نتائج هامة بقيادة الأعضاء. وعلى الرغم من أن مؤتمر القمة يُتوقع أن يوفر بعض الأدوات لدفع العملية إلى الأمام، فقد يكون من الضروري في حال عدم استخدامها في الوقت المناسب وبالكامل استنتاج أن إطار عمل المفاوضات الحكومية الدولية غير صالح بشكل لا رجعة فيه أو – ما هو أسوأ من ذلك – أنه يشكل عائقًا أمام الإصلاح. وفي هذه الحالة، ستطالب الدول الأعضاء باتباع طرق واستراتيجيات جديدة.

وسيتضح ذلك أكثر مع احتفال المنظمة بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيسها وتذكُّر أن الإصلاح الأخير والوحيد لمجلس الأمن كان قد تم قبل 60 عاماً. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء حاسم. وتعرب مجموعة الأربعة عن استعدادها للمشاركة في هذه العملية المفضية إلى تحول مجلس أمن إلى مكان أكثر تمثيلاً وشرعية وبالتالي أكثر فعالية.

**السيد الرويعي** (البحرين): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم الدول الأعضاء في المجموعة العربية. وأود بدايةً أن أتقدم بالشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة ودعمكم المتواصل لعملية المفاوضات الحكومية الدولية والدفع نحو الإصلاح المنشود لمجلس الأمن. كما أتوجه بالشكر إلى الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، سعادة السفير طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، وسعادة السفير ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم لجمهورية النمسا، على عملهما المثمر في قيادة المفاوضات.

لا شك في أن هذه الاجتماعات الثمانية للمفاوضات الحكومية الدولية، بالإضافة إلى الحوارات التفاعلية والاجتماعات غير الرسمية التي عقدت على مدى الدورة الحالية، قد أثرت المناقشات حول هذه المسألة الهامة.

وخلال هذه الدورة ساهمت النُهج المبتكرة التي اتبعها الرئيسان المشاركان، ومن ضمنها مواصلة البث المباشر للاجتماعات وتحديث الموقع الإلكتروني المخصص وبدء حوارات منظمة بشأن النماذج المقترحة من الدول والمجموعات، في تعميق الفهم والتعاون بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بالرؤى المختلفة المطروحة للإصلاح. كما نشيد بالجهود الحثيثة التي بذلها الرئيسان المشاركان من أجل تقريب وجهات النظر في أجواء إيجابية للتوصل إلى الصيغة النهائية من نص مساهمة المفاوضات الحكومية الدولية لميثاق المستقبل، والتي تعكس عزمنا المشترك في التقدم نحو إصلاح مجلس الأمن.

وفي هذا السياق ترحب المجموعة العربية باعتماد المقرر الشفوي 561/78 اليوم بتوافق الآراء، بما يضمن الانتقال السلس للدورة القادمة. ويتيح للدول الأعضاء مواصلة العمل بشكل جماعي، وصولا إلى صياغة تفاهم مشترك يوفر الأرضية اللازمة للتوصل إلى حل توافقي يؤدي إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن.

وتتمسك المجموعة العربية بأن المفاوضات الحكومية الدولية هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن وفقاً للمقرر 557/62 الذي يدعو، من ضمن أمور أخرى، إلى التوصل إلى حل يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن من قبل الدول الأعضاء، وحفاظاً على مبدأ ملكية الدول الأعضاء للمفاوضات.

تقدر المجموعة العربية الجهود التي تمت خلال هذه الدورة لبلورة ورقة العناصر المنقحة للرئيسين المشاركين حول التقاربات والاختلافات. وفي الوقت الذي تبين تلك الورقة وجود تقارب في المواقف تجاه العديد من العناصر بشأن إصلاح المجلس، إلا أنها في ذات الوقت تؤكد أن هناك مزيدا من العمل الذي يجب أن نقوم به من أجل تقريب وجهات النظر وتقليص الفجوة حيال العديد من العناصر الأخرى.

واسمحوا لي أن أجدد التأكيد على موقف المجموعة العربية، وهو المطالبة بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدالة التمثيل تتطلب تمثيلاً عربياً متناسباً في فئة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن الموسع.

وختاماً، تتطلع المجموعة العربية إلى مواصلة النقاش خلال الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية، مؤكدة عزمها على مواصلة المشاركة بفعالية وإيجابية بهدف التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن في إطار الشفافية والروح البناءة.

**السيدة باتيل** (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لأشرح موقف وفدي بشأن اعتماد المقرر الشفوي 561/78، المتعلق بترحيل المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن إلى الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

وتؤيد الهند البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وممثل البرازيل، باسم مجموعة الأربعة. وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يطرح النقاط التالية. وهي تتعلق بالحاجة الملحة للبدء أخيرا في مفاوضات قائمة على نصوص؛ وملاحظات بشأن الإسهامات المقدمة إلى العملية الأوسع نطاقاً لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل؛ وبعض الإشارات الفردية المتناقضة المدرجة في عرض أوجه التقارب لهذا العام.

وقبل تناول تلك المسائل، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للجهود التي بذلها الرئيسان المشاركان لتحقيق بعض التقدم في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وتشمل هذه الجهود المبادرات المتعلقة بإنشاء المستودع الرقمي والبث الشبكي التي اعتُمدت في الدورة السابقة وتيسير المناقشات التي جرت خلال الدورة الحالية بشأن نماذج إصلاح مجلس الأمن. وبينما نعرب عن تقديرنا لهذه الجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان، من الواضح أن التقدم في هذه العملية لا يزال تدريجياً على أفضل تقدير وبعيداً عما تهدف إليه معظم الوفود، نظراً لأهمية هذه المسألة وإلحاحها.

تتعلق نقطتنا الأولى بمدى إلحاح إجراء مفاوضات قائمة على نصوص. وعلى مدى أكثر من عقد ونصف، دأبت الهند، إلى جانب عدد كبير من الوفود، على تسليط الضوء على الحاجة الماسة إلى إجراء مفاوضات قائمة على نصوص في المفاوضات الحكومية الدولية، كما فعلت في جميع العمليات الأخرى المتعددة الأطراف بشأن أي مسألة مهمة. وبالنظر إلى الأزمات العالمية المتزايدة التي تؤثر على فعالية المجلس، فإن كون المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن هي العملية الوحيدة في الأمم المتحدة التي لا تزال المفاوضات القائمة على نصوص فيها متجمدة بعد مرور كل هذا الوقت الطويل حالة لا يمكن الاستمرار في السكوت عليها.

وهذا يقودنا إلى النقطة الثانية. فنظرا لغياب الإجراءات السليمة، تظل ورقة العناصر، على الرغم من حسن النية من ورائها، مجرد موجز غير موضوعي أعده الرئيسان المشاركان. وتتضمن ورقة عناصر هذا العام أيضا بعض الإشارات الجديدة المتناقضة. فعلى سبيل المثال، أُدرجت إشارة إلى تجمعات التكامل عبر الإقليمي تحت فرع أوجه التقارب في ورقة العناصر، على الرغم من أن الحاشية الاستدراكية المصاحبة نفسها تنص على أن هذه الإشارة لا تحظى بتوافق في الآراء على الإطلاق. وبالتالي، فإن الاستمرار في إدراج ذلك الأمر تحت عنوان أوجه التقارب وفي النص المقدم إلى عملية مؤتمر القمة المعني بالمستقبل أمر غير دقيق ومضلل. وقد يُنظر إلى هذا الإدراج على أنه قرار تعسفي لا يعبر عن التوجه الأوسع نطاقاً للمناقشات. ولن يكون ذلك مفيداً في المستقبل.

نأتي الآن إلى النقطة الثالثة ذات الصلة والتي تتعلق بالظروف الخاصة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية التي تقدم إسهامات لنص مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. فلا تزال المفاوضات جارية لوضع اللمسات الأخيرة على ميثاق المستقبل في إطار مؤتمر القمة القادم المعني بالمستقبل. وينص القرار بشأن الطرائق 307/76 لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل على ضرورة وجود توافق في الآراء حول النص الذي يجري وضع الصيغة النهائية له. وتنص الفقرة 4 من القرار بشأن طرائق عمل القمة على ما يلي:

”تقرر أن يعتمد مؤتمر القمة وثيقة ختامية موجزة وعملية المنحى معنونة ”ميثاق من أجل المستقبل“، يُتّفق عليها مسبقا بتوافق الآراء من خلال مفاوضات حكومية دولية“.

ويجد وفد بلدي نفسه مضطرا إلى القول بأن النص الذي قدمه الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية الدولية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل باعتباره الإسهام النهائي لا يحظى بأوسع قبول ممكن بين الوفود. وهذا الإسهام، الذي جرى الانتهاء منه دون إجراء عملية تفاوضية مناسبة، لا يعبر عن توجهات الدول الأعضاء بدقة. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء بشأن ذلك في عملية مؤتمر القمة، بما في ذلك بشأن الإشارة إلى إصلاح مجلس الأمن. فهناك توجه عالمي واضح يؤيد التوسع في فئتي العضوية كلتيهما.

في الختام، نود أن نشير إلى أنه في هذه المرحلة، يبدو أن العملية الجارية التي تهدف إلى توسيع نطاق أوجه التقارب قد بلغت مداها في الإسهام في تحقيق أي تقدم ملموس. وما نحتاج إليه الآن هو إجراء مفاوضات عاجلة قائمة على نصوص. وما زلنا ندعو إلى اتباع نهج بنّاء يهدف إلى البناء على الآراء التي أعربت عنها غالبية الدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتعلق بتوسيع فئتي عضوية مجلس الأمن وبدء مفاوضات قائمة على نصوص وفقا لجدول زمني محدد في أقرب وقت ممكن. وكنا نأمل أن تُدرج هذه الجوانب بوضوح في إسهامات المفاوضات الحكومية الدولية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وما زلنا نطالب بإجراء هذه المناقشات لوضع اللمسات الأخيرة على الإسهامات المقدمة إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وبالعودة إلى عملية المفاوضات الحكومية الدولية ذاتها يتضح لنا الآن أن هذه المفاوضات، بشكلها وطرائقها الحالية، أي دون تطبيق النظام الداخلي للجمعية العامة ودون نص تفاوضي وحيد، قد تفقد شرعيتها إذا استمرت إلى أجل غير مسمى. وفي سياق الأهمية الحاسمة لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن وفي ضوء التحديات المتعددة التي تواجهها تعددية الأطراف ذاتها، تود الهند أن تؤكد على ضرورة ضمان مصداقية عملية المفاوضات هذه. ومن المهم أن نتأمل

داخل العملية في سبب عدم إحراز تقدم يُذكر في النتائج التي تحققت حتى الآن وما ينبغي أن تكون عليه خارطة الطريق في المستقبل. ويجب ألا نسمح بأن يكون ذلك مجرد ممارسة دائمة تظل حبرا على ورق. فالوقت آخذ في النفاد.

**السيدة شينو** (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد اليابان تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل باسم مجموعة الأربعة. وأود أن أشدد على بعض النقاط المهمة بصفتي الوطنية.

نظرا للتحديات العديدة المستمرة والوشيكة التي تواجه السلم والأمن الدوليين، أصبح إصلاح مجلس الأمن الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولكي يكون المجلس تجسيدا حقيقيا للواقع المعاصر يجب علينا مضاعفة جهودنا الجماعية للمضي قدما في المفاوضات على أساس نص محدد، مثل أي مفاوضات أخرى في الأمم المتحدة، ودون مزيد من التأخير.

وفي هذا الصدد، كانت المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة للجمعية العامة مثمرة. فقد أجرينا مناقشات مكثفة بشأن نماذج محددة للإصلاح وتفاوضنا على نص من المقرر تقديمه إلى عملية مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ومن التطورات الملحوظة أن الدول الأعضاء، ولأول مرة في تاريخ هذه المفاوضات، قد ناقشت نصا يتألف من عشرات الفقرات بشأن مضمون الإصلاح. وتعرب اليابان مرة أخرى عن تقديرها لجميع جهود التنسيق والتيسير التي بذلها الرئيسان المشاركان وفريقهما بأكمله.

وفي حين أن هذه إنجازات تاريخية، فالأهم هو كيفية دفع المفاوضات قدما، والبناء على هذه الخطوات، بعد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. فمن ناحية، يتضمن النص المقدم إلى ميثاق المستقبل إجراءات عديدة مهمة يجب اتخاذها، مثل العمل على وضع نموذج موحد من خلال حوار منظم؛ وتسليط الضوء على أهمية الحد من نطاق حق النقض واستخدامه، لا سيما في حالات منع الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو إنهائها؛ والاعتراف بالظلم التاريخي الواقع على أفريقيا؛ والتطلع نحو عام 2030 باعتباره أجلا لتوسيع المجلس حتى يكون أكثر تمثيلا، على سبيل المثال لا الحصر.

ومن ناحية أخرى، من المؤسف للغاية أن النص لا يشير إلى توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، الذي يؤيده منذ فترة طويلة عدد كبير من الدول الأعضاء طوال عملية المفاوضات الحكومية الدولية. إن هذا الإغفال غير عادل وغير مناسب لأنه لا يعبر عن المناقشة الحقيقية. من المفهوم أن مراعاة المناقشات التي جرت في عملية المفاوضات الحكومية الدولية تشير إلى دعم الأغلبية لتوسيع كلتا الفئتين، كما يتبين في النماذج المقدمة والوثيقة الإطارية لعام 2015 والبيانات التي لا تحصى التي أدلت بها الدول الأعضاء والمجموعات.

ويشكل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل هذا العام فرصة تاريخية، والعام المقبل هو الذكرى السنوية الثمانون لإنشاء الأمم المتحدة. ولإحراز تقدم كبير، نحن حريصون على أن نرى تقديم مزيد من النماذج وعلى أن نشارك في الجهود المبذولة لإنشاء نموذج موحد في الدورة القادمة لعملية المفاوضات. وسيكون عاما مهما آخر لتعزيز الزخم في دفع الإصلاح قدما في هذا الوقت الحرج بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ونتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة مع زملائنا من الدول الأعضاء في مؤتمر القمة القادم وبعده.

**السيد جادون** (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء لشرح الموقف. ونود إبداء بضع ملاحظات بصفتنا الوطنية.

ترحب باكستان باتخاذ المقرر الشفوي 561/78 اليوم لبدء المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن في إطار عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وكما يقال، أن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي أبدا. ونشيد بدعمكم للعملية، سيدي الرئيس، وبدعم الرئيسين المشاركين، الممثلين الدائمين للنمسا والكويت. فقد قاموا بعمل استثنائي لدفع عملية إصلاح مجلس الأمن قدما في الدورتين السابعة والسبعين والثامنة والسبعين للجمعية العامة.

لقد اتفقنا العام الماضي على تعزيز شفافية عملية المفاوضات الحكومية الدولية وشمولها من خلال البث الشبكي ومستودع وثائقها. وقد أدى النهج النشط الذي اتبعه الرئيسان المشاركان هذا العام إلى

توسع كبير في تقارب وجهات النظر وتقليل الاختلافات في المجموعات الخمس المترابطة. كما نجح الرئيسان المشاركان في تعزيز توافق الآراء على الرغم من العراقيل التي وضعها بلد واحد معين بشأن الصياغة التي يجب إدراجها في ميثاق المستقبل فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

ويرحب وفد بلدي ببعض أوجه التقارب المهمة، التي تتجلى في كل من ورقة العناصر المنقحة وفي صياغة الميثاق. ومن أوجه التقارب، أولا، الاتفاق على أن عملية المفاوضات الحكومية الدولية هي المنبر الشرعي والأنسب للسعي إلى إصلاح مجلس الأمن؛ ثانيا، الاتفاق على أن جميع المجموعات الخمس مترابطة ترابطا قويا، وبالتالي ينبغي أن تستند المفاوضات إلى مبدأ عدم الاتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء؛ ثالثا، الاتفاق على ضرورة زيادة تمثيل البلدان النامية والدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجلس الأمن. رابعا، الاتفاق على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة لمدة عامين؛ خامسا، الاتفاق على معاملة أفريقيا باعتبارها حالة خاصة لرفع الظلم التاريخي الواقع عليها؛ سادسا، ضمان التمثيل الجغرافي العادل لجميع المناطق، بما يشمل المجموعات الأقاليمية، مثل مجموعتي الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي؛ سابعا، الاتفاق على أنه، إذا لم يكن من الممكن إلغاء حق النقض، يجب تقييده وعدم استخدامه ضد المقترحات الرامية إلى منع الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع الجماعية أو إنهائها.

كما تجلى في المناقشات والتفاعلات غير الرسمية في إطار عملية المفاوضات الحكومية الدولية اعتراف ناشئ بأن النهج الإقليمي، الذي اقترحته أفريقيا ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء والمجموعة العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي، يوفر السبيل الأكثر احتمالا للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرجو أن تتمكن الدول الأعضاء في دورات عملية المفاوضات الحكومية الدولية العام المقبل من البناء على أوجه التقارب المهمة. وينبغي لنا على وجه الخصوص أن نستكشف بصورة كاملة النهج الإقليمي لإصلاح مجلس الأمن، بسبل منها إجراء مزيد من المشاورات النشطة مع المجموعات الأقاليمية ودون الإقليمية وفيما بينها، بما فيها الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

غير أن وفد بلدي يود أن يحذر من أن نية وضع نموذج موحد لإصلاح مجلس الأمن لا تزال تواجه صعوبات كبيرة. فلا يمكن وضع هذا النموذج المشترك إلا عندما يكون هناك تقارب تام بشأن المجموعات الخمس المترابطة لإصلاح مجلس الأمن. وقد بينت المناقشات بشأن صياغة ميثاق المستقبل الصعوبات التي تواجهها المفاوضات القائمة على النص في ظل غياب التقارب في المجموعات الخمس. ولا يمكن أن تبدأ المفاوضات القائمة على النص، كما لا يمكن تحديد مواعيد نهائية مصطنعة، إلى أن يكون هناك تقارب تام في المجموعات الخمس. ولذلك ينبغي أن يركز العمل في إطار عملية المفاوضات الحكومية الدولية العام المقبل أساسا على الحد من الاختلافات المستمرة في المجموعات الخمس. وعلى وجه الخصوص، لا يوجد حتى الآن تقارب في الآراء بشأن الحجم الدقيق للمجلس بعد توسيعه، أو بشأن مسألة حق النقض أو مختلف فئات العضوية التي اقتُرحت. ومن الواضح أنه لا يوجد اتفاق بشأن الأعضاء الدائمين الجدد، ولكن الجمع بين المقاعد الإقليمية، استنادا إلى المقترح الأفريقي، والمقاعد الطويلة الأجل أو القابلة لإعادة الانتخاب التي اقترحتها مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء قد يوفر الأساس الممكن للتقارب.

ومن المؤسف أن أحد الوفود قد ربط اعتماد المقرر الشفوي بالمفاوضات بشأن صياغة ميثاق المستقبل. وقد تسببت تلك التكتيكات الفجة والضغط على الرئيس والرئيسين المشاركين في تأخير اعتماد قرار التمديد الشفوي حتى اليوم. وهي تستحق أن تتبرأ منها الجمعية. غير أن تلك الحادثة كشفت عن المسؤول من بين الدول الأعضاء عن إعاقة وعرقلة إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن.

**السيد داي بنغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تهنئكم، السيد الرئيس، والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، الممثلين الدائمين للنمسا والكويت، على جهودهما المشتركة في إنجاز المهام المحددة للدورة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية بنجاح. إننا نقدر عالياً الدور القيادي الهام الذي تقومون به، ونشكر بصدق الرئيسين المشاركين على عملهما الممتاز وإسهامهما.

إن المفاوضات الحكومية الدولية هي المنبر الشرعي الوحيد لمناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن. وإبان مفاوضات هذا العام، وفي ضوء التطورات الأخيرة على الساحة الدولية، فكرت الدول الأعضاء بتعمق في الأهداف والمبادئ والمسائل الرئيسية الأخرى لإصلاح مجلس الأمن وحددت كذلك الاتجاه الصحيح للإصلاح. وبالتركيز على مجموعات الإصلاح الخمس والنظر في نماذج الإصلاح الخمسة المحددة التي قدمتها البلدان والمجموعات المعنية، أعربت الأطراف بصراحة عن وجهات نظرها حول كيفية التصحيح الفعال لمشاكل مثل التكوين غير العادل للمجلس والتمثيل الناقص والهيكل غير المعقول واختلال توازن القوى، وما إلى ذلك، ومعالجة أسبابها الجذرية، واسترشدت بحكمتها في السعي إلى توافق الآراء. ومن الإنصاف القول أن الدورة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية كانت مبتكرة وأحرزت تقدماً في الشكل والمضمون على حد سواء، الأمر الذي ينعكس بشكل موضوعي في ورقة الرئيسين المشاركين.

ونلاحظ أنه تحت قيادة الرئيسين المشاركين، ازداد حماس الدول الأعضاء للمشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية. وهناك توافق متزايد في الآراء بين الأطراف، وهي تنظر إلى اختلافات بعضها البعض بشكل أكثر عقلانية. وقد أرسى كل ذلك أساساً جيداً للدول الأعضاء لمواصلة المفاوضات في الدورة المقبلة للجمعية العامة.

وعلى تلك الخلفية، سيساعد اتخاذ الجمعية العامة المقرر الشفوي 561/78، بشأن التمديد التقني للمفاوضات الحكومية الدولية بتوافق الآراء، على نقل الزخم الإيجابي للمفاوضات الحكومية الدولية الحالية إلى الدورة المقبلة. وذلك يلبي التوقعات المشتركة للدول الأعضاء.

إن إصلاح مجلس الأمن مسألة تهم جميع البلدان والأطراف. وخلال الدورة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية ما زلنا نناقش عدداً من المسائل الجوهرية، بما في ذلك النص المتعلق بإصلاح المجلس في ميثاق المستقبل. وقد عكس التقديم النهائي للنص أكبر قدر من التقارب في مواقف الدول الأعضاء، وهو ما لم يكن سهلا تحقيقه. وفيما يتعلق بتلك المسائل ذات الاختلافات العميقة والمبدئية، سنحافظ على الصبر الاستراتيجي والعقلانية وسنواصل مناقشاتنا المتعمقة في الدورة المقبلة للجمعية العامة، وهي عملية تراكم لتوافق الآراء.

وهناك شيء واحد واضح، وهو أن هناك إجماعاً متزايداً وغالباً في المجموعة الدولية على أن عملية الإصلاح يجب أن تسهم في تعزيز وحدة الدول الأعضاء، وأن نتائج الإصلاح يجب أن تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء، وأنه يجب ضمان أن يسير الإصلاح في اتجاه زيادة تمثيل الدول النامية وصوتها بشكل فعال، وأن تولى الأولوية والمعاملة الخاصة لمطلب أفريقيا في تصحيح المظالم التاريخية.

وتتطلع الصين إلى مواصلة العمل مع جميع الأطراف في الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل المضي قدما بإصلاح مجلس الأمن نحو صياغة أوسع توافق ممكن في الآراء يعكس المصالح المشتركة للدول الأعضاء، بما يتماشى مع التطور الطويل الأجل للأمم المتحدة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للموقف.

وأود أن أعرب عن خالص تقديري لسعادة السيد طارق البناي، الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، اللذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأنا واثق من أن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب لهم عن خالص تقديرنا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 121 من جدول الأعمال؟

*تقرر ذلك.*

*رُفعت الجلسة الساعة 11/15.*